



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما 9-13 يوليو/تموز 2018

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

موجز

شاركت 127 دولة عضو في منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي¹ في إصدار عام 2018² من الاستبيان بشأن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة (المدونة)، ما يمثل 65 في المائة من أعضاء المنظمة. وتلك زيادة تبلغ على التوالي 11 و20 و107 في المائة في عدد المجهين مقارنةً بإصدارات أعوام 2015 و2013 و2011. كذلك قدّمت 33 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك و11 منظمة غير حكومية ردودها على الاستبيان، وتلك زيادة قدرها على التوالي 25 و10، مقارنةً بإصدار عام 2015. وقد وُسع إصدار عام 2018 من الاستبيان لإتاحة المجال للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيتشي، في الوقت الذي تضمن أيضًا قسمًا للإبلاغ عن معدّات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. وتعرض هذه الوثيقة تحليلًا مفصلاً للردود على الاستبيان. وتتوفر جداول إحصائية توجز ردود الأعضاء المشار إليها في هذه الوثيقة على موقع لجنة مصايد الأسماك³ وفي الوثيقة COFI/2018/SBD.1، التي ينبغي أن تُقرأ بالاقتران مع هذه الوثيقة.

¹ قدّم الاتحاد الأوروبي ردودًا نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2 و19-3 و20 و21 و41 و51. وفي حالة القسمين 41 و51، قدم كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ردودًا.

² يُطلق الاستبيان عادة في السنة السابقة على انعقاد لجنة مصايد الأسماك؛ وفي هذه الحالة أُطلق في يناير/كانون الثاني 2018.

³ /www.fao.org/about/meetings/cofi/documents-cofi33/en

أولاً - أنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى الوطني

ألف - عام

1- تحدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) في المادة 2 منها عشرة أهداف. وقد دعي الأعضاء⁴ إلى تصنيف مدى ملاءمة هذه الأهداف (الجدول 3). فاستمر إعطاء الأولوية القصوى للهدفين (أ)⁵ و(ب)⁶ كما كان الحال منذ عام 2007. وفي عام 2015، صنّف الأعضاء الأهداف (ي)⁷ و(د)⁸ و(ح)⁹ على أنها الأقل ملاءمة.

2- تنقسم مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى مواضيع تتطرق لثمانية مجالات فنية تتعلق بقطاعي المصايد وتربية الأحياء المائية. وقد دعي الأعضاء إلى تصنيفها حسب الأولوية (الجدول 4). فاستمر إعطاء إدارة مصايد الأسماك وتطوير تربية الأحياء المائية أولوية قصوى، ما يعكس النتائج التي استحصلت منذ عام 2001. وعلى غرار ما حدث في الأعوام 2015 و2013 و2011، أعطي تطوير مصايد الأسماك الداخلية ودمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق والأحواض الساحلية أولوية أدنى نسبياً.

3- أفاد الأعضاء عن درجة تطابق¹⁰ مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تبلغ في المتوسط 3.62 في السياسات و3.74 في التشريعات و3.57 في الإطار المؤسسي و3.32 في العمليات والإجراءات (الجدول 5). ومن بين من لم يكونوا على تطابق كامل، أفاد 87 و88 و85 و88 في المائة أنهم ينوون أن يصبحوا كذلك في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي والعمليات والإجراءات على التوالي.

4- أفاد 49 في المائة من المجهيين أنهم سنّوا تشريعاتهم الرئيسية لمصايد الأسماك السارية حالياً قبل عام 1996 (الجدول 6) و26 في المائة بين عامي 1996 و2005، و24 في المائة منذ عام 2006. أما المنطقتان اللتان كانت فيهما نسبة المجهيين الذين أدخلوا تغييرات على التشريعات الرئيسية لمصايد الأسماك منذ عام 2010 هي الأعلى فهما جنوب غرب المحيط الهادئ (33 في المائة) وأفريقيا (28 في المائة).

5- أفاد 88 في المائة أنهم رفعوا درجة الوعي بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وهذه هي النسبة المثوية ذاتها كما في عام 2015 (الجدول 8). وللقيام بذلك، شملت الآليات التي أبلغ أكثر الأحيان أنها كانت رئيسية الاجتماعات

⁴ النسب المثوية الواردة في الوثيقة هي فقط للأعضاء الذين يهتمهم السؤال أو القسم، والذين قدموا في الوقت نفسه أيضاً ردّاً على السؤال أو القسم.
⁵ الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.

⁶ الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لوضع وتنفيذ السياسات الوطنية للحفاظ الرشيد لموارد مصايد الأسماك وإدارة وتنمية مصايد الأسماك لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة وتنمية مصايد الأسماك.

⁷ الهدف (ي): توفير معايير للسلوك لجميع الأشخاص المشاركين في قطاع مصايد الأسماك.

⁸ الهدف (د): توفير توجيه يمكن استخدامه عند الاقتضاء في صياغة وتنفيذ الاتفاقات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية الملزمة والطوعية على السواء.

⁹ الهدف (ح): تشجيع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية، بما يتفق مع القواعد الدولية ذات الصلة. وتجنب استخدام التدابير التي تشكل حواجز خفية أمام هذه التجارة.

¹⁰ طلب إلى الأعضاء أن يصنّفوا درجة التطابق من "1" غير مطابق على الإطلاق إلى "5" مطابق بالكامل.

وحلقات العمل والحلقات الدراسية (77 في المائة) وتدريب الموظفين وإدارة شؤونهم (54 في المائة) ووضع خطوط توجيهية ومدونات على أساس مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (48 في المائة) ونشر وتوزيع خطوط توجيهية (36 في المائة).

باء- إدارة مصايد الأسماك

6- أفاد 76 و60 في المائة من المجهين أنهم حددوا ما لا يقل عن منطقة صيد واحدة بحرية ومنطقة صيد واحدة داخلية، على التوالي. ومن بين هؤلاء، أفاد 94 و69 في المائة أنهم وضعوا خططاً لإدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية، على التوالي. ومن بين من وضعوا مثل هذه الخطط، أفاد 92 و88 أنهم نفذوا خططاً لإدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية على التوالي، أي ما يعادل تنفيذ ما مجموعه 826 خطة إدارة مصايد أسماك بحرية و501 خطة إدارة مصايد أسماك داخلية (الجدول 8).

7- ومن بين الأعضاء الذين أفادوا أنهم وضعوا خططاً لإدارة مصايد الأسماك، كان أكثر فئات تدابير الإدارة التي اتخذت لتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد في المصايد البحرية شيوعاً: حظر طرق وممارسات الصيد المدمرة، واتخاذ تدابير لحماية الأنواع المهددة بالانقراض (95 في المائة بالتساوي)، ومعالجة انتقائية معدات الصيد، وإشراك أصحاب المصلحة في قرارات الإدارة (94 في المائة بالتساوي). وكان أقل فئات التدابير البحرية شيوعاً: الاستفادة من النقاط المرجعية المستهدفة للأرصدة (63 في المائة) واستهداف أو معالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة (61 في المائة) (الجدول 9).

8- في حالة المصايد الداخلية، كان أكثر فئات التدابير شيوعاً يتعلق ب: إقرار عملية لتحديد الأنواع التي يتطلب حفظها اهتماماً (83 في المائة)، وحماية الأنواع التي تتطلب اهتماماً التي تواجهها مصايد الأسماك (83 في المائة)، واستخدام نهج وقائي (81 في المائة). وكان أقل التدابير الداخلية التي أبلغ عنها هي تلك التي تحظر طرق الصيد المدمرة (42 في المائة) وتلك التي تعالج التنوع البيولوجي للموائل المائية (38 في المائة) (الجدول 9).

9- أفاد سبعة وسبعون في المائة من المجهين أنهم بدأوا تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك. ومن بين هؤلاء، أفاد 97 في المائة أنهم وضعوا أهدافاً بيئية واجتماعية-اقتصادية وأهداف حوكمة، وأفاد 95 في المائة أنهم حددوا قضايا ينبغي معالجتها بإجراءات إدارية، وأفاد 67 في المائة أنهم أنشأوا آليات للرصد (الجدول 10).

10- من بين من نفذوا النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، أبلغ 94 في المائة أنهم عالجوا عناصر اجتماعية و/أو اقتصادية على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني، وأفاد 92 في المائة أن لديهم نظماً إدارية ومؤسسية. وكانت نسبة الإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالقوى الدافعة الخارجية وعن الأنواع المهملة هي الأقل (72 في المائة بالتساوي) (الجدول 11).

11- منذ عام 2010، ازداد عدد الأعضاء الذين أفادوا أنهم وضعوا نقاطاً مرجعية مستهدفة لزيادة تدريجية من 56 في المائة إلى 68 في المائة. وازداد إجمالي عدد النقاط المرجعية المستهدفة التي وضعت من 845 في عام 2011 إلى 1739 في دورة التقارير هذه. وأفاد 70 في المائة من الأعضاء أنه يجري الاقتراب من نقطة واحدة من النقاط المرجعية المستهدفة أو أكثر، بينما أفاد 39 في المائة منهم أنه قد تم تجاوزها (الجدول 12). وكانت هذه الأرقام مشابهة نسبياً للأرقام الواردة في تقارير 2015، لكنها تبين انخفاضاً ملحوظاً منذ 2010 حينما أفاد 76 في المائة من الأعضاء أنهم تجاوزوا نقطة واحدة من النقاط المرجعية المستهدفة أو أكثر.

12- تشمل أنواع المؤشرات المستخدمة لإدارة الأرصد غير النقاط المرجعية المستهدفة ما يلي: مؤشرات عن المصيد ومجهود الصيد (78 في المائة) ومؤشرات اجتماعية-اقتصادية (50 في المائة) ومعرفة أصحاب المصلحة التي تم التحقق منها (41 في المائة) ومؤشرات النظام الإيكولوجي (25 في المائة) (الجدول 13). وفي الحالات التي تم فيها تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة تضمنت الإجراءات التصحيحية الأكثر شيوعاً التي أفيد عنها: الحد من مجهود الصيد (96 في المائة) وإجراء المزيد من البحوث (92 في المائة) وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (85 في المائة) (الجدول 14).

جيم- عمليات الصيد

13- دعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع علمها ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها. فأفاد 96 في المائة و93 في المائة أنهم اتخذوا هذه التدابير ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها، على التوالي. وفي الفترة منذ عام 2011، أفيد أن تعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (71 في المائة)، والعقوبات والجزاءات (61 في المائة)، وسجلات السفن (43 في المائة) هي أهم الإجراءات التي اتخذت لضمان امتثال عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة لأحكام الترخيص (الجدول 15).

14- في ما يتعلق بالتدابير المتخذة خارج نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة وفي الفترة منذ عام 2011، أفاد 65 في المائة أن تطبيق خطط التراخيص الإلزامية كان أهم التدابير المتخذة لضبط عمليات الصيد. وكانت فئتا التدابير التاليتان اللتان أعطيتا أهمية قصوى المصادقة على الصكوك الدولية ذات الصلة (40 في المائة) وتعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف (40 في المائة).

15- أفاد 72 في المائة من الأعضاء أنه يحدث في المصايد الرئيسية مصيد عرضي ومرتبج وأفاد 61 المائة أن لديهم خططاً قائمة لرصده. وفي ذلك زيادة من 63 و57 في المائة، على التوالي، مقارنةً بعام 2015. ومن بين من يرصدون المصيد العرضي والمرتبج رسمياً، يعتبر 71 في المائة أنه يساهم في الافتقار إلى الاستدامة. ومن بين من يعتبرون أن المصيد العرضي والمرتبج يساهم في الافتقار إلى الاستدامة، أفاد الجميع أن لديهم تدابير إدارية للتقليل منه، ما يشكل زيادة مطردة من 51 في المائة في 2013. ولدى 91 و64 في المائة من الأعضاء الذين لديهم تدابير إدارية للمصيد العرضي والمرتبج أيضاً تدابير لمعالجة حماية صغار الأسماك والصيد غير المقصود على التوالي (الجدول 17).¹¹

16- أفاد 76 من الأعضاء أنهم نفذوا جزئياً أو كلياً نظاماً لرصد السفن. ومن بين الأعضاء الذين لم ينفذوا بعد نظاماً كهذه، يخطط 58 في المائة للقيام بذلك في المستقبل. وأفاد 17 في المائة أنهم وإن لم ينفذوا بعد نظاماً لرصد السفن، إلا أنهم يطالبون السفن الأجنبية بأن تحمل نظاماً كهذا وأن تظل على تواصل مع مراكز رصد أخرى (مثل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك) (الجدول 18).

17- دعي الأعضاء إلى إعطاء درجات من 1 إلى 125 لقلقهم في ما يتعلق بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. فكان متوسط الاستجابة 3.17 أو أكثر قليلاً من "قلق متوسط". وكانت القضايا الأكثر إثارة للقلق تتعلق ب: الأضرار التي تلحق بالبيئة (92 في المائة)، واشتباك الأحياء البرية (75 في المائة)، وفقدان الأرصد السمكية (71 في المائة)

¹¹ لمزيد من المعلومات حول المصيد العرضي والمرتبج، يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI/2018/inf.24

¹² 1 يعني "لا قلق"، و3 "قلق متوسط"، و5 "قلق رئيسي".

المائة). وكانت القضايا الأقل إثارة للقلق هي الآثار السلبية على السياحة (31 في المائة) والأضرار التي تلحق بالسفن (30 في المائة) (الجدول 19).

18- أفاد 15 في المائة من الأعضاء الذين اعتبروا معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة مثار قلق أن لديهم معلومات عن معدلات فقدان المعدات، وأبلغ 50 في المائة من هؤلاء أن المعلومات التي لديهم مصنّفة حسب نوع المعدات (الجدول 20). ومن بين من أبلغوا أن لديهم معلومات حسب نوع المعدات، كانت الأنواع التي تكرر ذكرها هي: الخيوط الصنارية الطويلة (29 في المائة)، والشباك الخيشومية والمسببة للاشتباك، وشباك الجرف ومعدات تجميع الأسماك (14 في المائة لكل منهما). ولم يُبلّغ عن توفر معلومات عن فقدان أنواع أخرى من المعدات (الجدولان 21 و22).

19- ذكر 45 في المائة من الأعضاء أن لديهم متطلبات لوسم المعدات. وكانت الأنواع الأكثر استخدامًا لوسم المعدات المبلّغ عنها هي قلم وضع العلامات أو الرشّ (67 في المائة) وعلامات مطبوعة من المعدن أو البلاستيك (43 في المائة) (الجدول 23).

20- أفاد 78 في المائة و33 في المائة من الأعضاء على التوالي أنهم أدرجوا التفتيش على المعدات الموجودة على متن السفن ضمن برامج المراقبة لضمان الامتثال للملائم للوائح التنظيمية والسلامة، وآليات الإبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة. وأفاد 17 في المائة من الأعضاء أن لديهم متطلبات إبلاغ عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة في دفاتر السفن التي يفوق حجمها حدًا معينًا؛ وأفاد 16 في المائة أن لديهم هذا المتطلب للسفن جميعًا. (الجدول 24).

21- طُلب من الأعضاء الإبلاغ عن مرافق الموانئ المتعلقة بالتخلص من النفايات وإعادة التدوير. أفاد 38 في المائة أن لديهم متطلبات تفرض أن توفر الموانئ مرافق لاستقبال نفايات سفن الصيد، بينما ذكر 26 في المائة أنه يفرض عليها توفير مرافق لاستقبال معدات الصيد القديمة. وذكر 13 في المائة أن لديهم برامج عامة و/أو خاصة لتدوير و/أو إعادة تدوير معدات الصيد القديمة (الجدول 25).

دال - تنمية تربية الأحياء المائية

22- أفاد 95 في المائة من الأعضاء أن في بلدانهم مرافق لتربية الأحياء المائية (الجدول 26). وكان لدى أقل من نصف الأعضاء سياسات تمكينية (49 في المائة) وتشريعات (40 في المائة) وأطر مؤسسية (46 في المائة) مكتملة إلى حد كبير. وكان لدى غالبية الباقيين سياسات وأطر قانونية ومؤسسية متطورة جزئيًا، وليس لدى عدد قليل (12 في المائة أو أقل) أطرًا على الإطلاق أو فحسب أطر غير كافية إلى حد كبير.

23- تشجّع المدونة الأعضاء على الترويج للممارسات الرشيدة في تربية الأحياء المائية. وقد أفاد 74 في المائة أن الأجهزة الحكومية اعتمدت مدونات أو صكوكًا في هذا الصدد، مقارنةً بـ 85 في المائة في عام 2015. وأفاد الأعضاء أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص اعتمدت أيضًا مثل هذه المدونات أو الصكوك على مستوى المنتجين (55 في المائة) ومستوى الموردين (43 في المائة) ومستوى الصانعين (42 في المائة) (الجدول 27).

24- دعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن وجود إجراءات للقيام بأنشطة أساسية لتطوير التربية الرشيدة للأحياء المائية وفقاً للمدونة. وأفاد 91 في المائة أن لديهم تدابير للتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال الأنواع الغريبة، وأفاد 89 في المائة أنهم يرصدون عمليات تربية الأحياء المائية، وأبلغ 85 في المائة أنهم أجروا تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (الجدول 28). ويبيّن ذلك أن هناك تحسناً مطرداً منذ عام 2013 عندما أفاد 56 و67 و56 في المائة من الأعضاء عن وجود هذه الإجراءات، على التوالي. وأفاد أكثر من 70 في المائة من الأعضاء الذين ينفذون هذه الإجراءات أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات (الجدول 29). وفي ما يتعلق بجميع الإجراءات، حدد أكثر من 90 في المائة من الأعضاء تعزيز القدرة الفنية المؤسسية على أنها المجال الرئيسي الذي يتطلب إدخال تحسينات (الجدول 30).

25- يُشجّع الأعضاء على ترويج الممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعماً للمجتمعات المحلية الريفية ومنظمات المنتجين ومستزعي الأسماك. وذكر 91 في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا تدابير في هذا الصدد، وكان التدبير المبلغ عنه الأكثر تواتراً هو تصميم وتنفيذ برامج إرشاد/حملات توعية/تدريبات (48 في المائة) (الجدول 24).

هاء - إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية¹³

26- من بين الأعضاء الذين أبلغوا عن وجود ساحل لديهم (90 في المائة)، 23 و17 و19 في المائة منهم فقط لديهم على التوالي: سياسات تمكينية، وأطر قانونية ومؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مكتملة إلى حد كبير. وتلك أرقام أدنى مما في أي من سنوات الإبلاغ الأخرى حتى نهاية عام 2011. ولدى ما يقرب من نصف الأعضاء سياسات (46 في المائة)، وأطر قانونية (50 في المائة) ومؤسسية (47 في المائة) متطورة جزئياً. ولم يضع الباقون أي أطر للحوكمة أو أن لديهم أطراً للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية غير كافية إلى حد كبير (الجدول 32).

27- طُلب من الأعضاء أن يقدموا تقارير عن قضايا النزاعات ليس فقط ضمن مصايد الأسماك ولكن أيضاً بين قطاع مصايد الأسماك والقطاعات الأخرى العاملة في المناطق الساحلية. ومن بين الأعضاء المبلغين، ظلت الأنشطة التي في أعلى المراتب هي نفسها منذ عام 2010: النزاعات بين أنواع معدات الصيد (17 في المائة) والنزاعات بين المصايد الساحلية والمصايد الصناعية (17 في المائة). وأفاد ما يقرب 70 في المائة من البلدان المعنية أن لديهم آليات قائمة لحل هذين النوعين من النزاعات (الجدول 33).

واو - ممارسات ما بعد الحصاد والتجارة

28- انخفضت النسبة المئوية للأعضاء الذين أبلغوا عن وجود نظام فعال ومكتمل تماماً لسلامة الأغذية وضمناً جودتها للأسماك والمنتجات السمكية من 71 في المائة في عام 2013 إلى 49 في المائة في تقارير هذا العام، في حين ازداد عدد الأعضاء الذين ليست لديهم نظم أو لديهم نظم غير كافية إلى حد كبير من صفر إلى 8 في المائة (الجدول 34).

¹³ استجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للأسئلة الواردة تحت هذا العنوان باستثناء الأسئلة المتعلقة بإطار السياسة العامة في الجدول 32.

29- كانت قضية الفاقد والمهدر في ما بعد الحصاد هامة للمجيين جميعهم تقريبًا (99 في المائة)، واتخذ 98 في المائة منهم تدابير لمعالجتها، بما في ذلك سنّ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية (70 في المائة) وتعزيز الرصد والمراقبة والتفتيش (53 في المائة) (الجدول 35).

30- كان تحسين استخدام المصيد العرضي ذا أهمية لـ 90 في المائة من الأعضاء، وأفاد 91 في المائة من هؤلاء أنهم نفذوا تدابير لتحسين الاستفادة منه، وتلك زيادة تبلغ 10 في المائة منذ عام 2015. وكما كان الحال في عام 2015، حدد الأعضاء زيادة الوعي (41 في المائة) والإنزال الإلزامي للمصيد العرضي (40 في المائة) على أنهما أهم تدييرين يهدفان إلى تحسين استخدام المصيد العرضي (الجدول 36).

31- بشكل مشابه لتقارير الأعوام 2011 و 2013 و 2015، كانت غالبية المجهزين في وضع يسمح لهم بتتبع أصل المنتجات السمكية التي يشترونها (87 في المائة)، في حين لم يكن يستطيع ذلك غير حوالي ثلث المستهلكين فقط (36 في المائة) (الجدول 37).

32- اعتبر 96 في المائة من الأعضاء أن القضاء على تجهيز الموارد السمكية المحصودة بصورة غير مشروعة والإتجار بها ذو أهمية، واتخذ 96 المائة من هؤلاء تدابير لمعالجة هذه المسائل. وكما في عام 2015، تشمل أكثر التدابير المبلغ عنها شيوعًا تعزيز ضبط وعمليات تفتيش مصايد الأسماك (66 في المائة)، وتعزيز الإجراءات الجمركية والضوابط على الحدود (37 في المائة)، وتنفيذ خطط العمل الوطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (36 في المائة) (الجدول 38).

زال- بحوث مصايد الأسماك

33- أفاد الأعضاء أنهم حصلوا على تقديرات موثوقة لحالة الأرصدية لمجموع تراكمي يبلغ 2188 رصيّدًا. وأجاب الأعضاء أن الأرصدية التي تم الحصول على تقدير لها تمثل في المتوسط 41 إلى 50 في المائة من مجموع الأرصدية (الجدول 39).

34- بشكل مشابه لتقرير عامي 2013 و 2015، أشار 73 في المائة من الأعضاء أن الإحصاءات المتعلقة بالمصيد وجهود الصيد جمعت في الوقت المناسب وبطريقة كاملة وموثوقة، وأفاد 57 في المائة من الأعضاء أن لديهم عددًا كافيًا من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات دعمًا للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك (الجدول 40). أما المجالات التي تحتاج أكثر من غيرها موظفين مؤهلين إضافيين فهي بيولوجيا الأسماك وتقييم الأرصدية (71 في المائة) وإحصاءات مصايد الأسماك وأخذ العينات (60 في المائة) (الجدول 41).

35- أبرز مصادر البيانات التي يستخدمها الأعضاء لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك هي: البيانات التاريخية والجمع الروتيني للبيانات (82 في المائة بالتساوي)، ومسوح أخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال (81 في المائة)، وإحصاءات التجهيز والسوق والتجارة (64 في المائة)، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (63 في المائة) (الجدول 42).

- 36- أفاد 95 في المائة من الأعضاء أن لديهم في إدارة مواردهم السمكية ثغرات في البيانات أبرزها بيانات: حالة الأرصدة (43 في المائة) والمصيد (33 في المائة) والنظام الإيكولوجي (31 في المائة) والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو الرصد والمراقبة والإشراف (30 في المائة) (الجدول 43). وكانت بيانات حالة الرصيد هي أيضًا التي كان فيها معظم الثغرات في الأعوام 2011 و2013 و2015.
- 37- أفاد 57 في المائة من الأعضاء أنهم يرصدون حالة البيئة البحرية بشكل روتيني. وكانت هذه النسبة مشابهة لما في عامي 2013 و2015، لكنها لا تزال بعيدة عن نسبيتي 78 و66 في المائة في عامي 2009 و2011، على التوالي. ومن بين الأعضاء الذين أبلغوا أنهم يجرون مثل عمليات الرصد هذه، ركّز معظم برامج الرصد الروتينية على البارامترات الساحلية والموائل الساحلية وتلك التي في عرض البحر (78 في المائة بالتساوي)، والبارامترات الأوقيانوغرافية ورصد الأنواع المهدة والمهددة بالانقراض (73 في المائة بالتساوي) (الجدول 44).
- 38- طُلب من الأعضاء الإبلاغ عن البحوث والبرامج التي تتناول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك. فأشار 64 في المائة منهم إلى أن لديهم بحوثًا رسمية لتقييم آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك أو التنبؤ بهذه الآثار، ونقذ 79 في المائة من هؤلاء برامج رسمية للتخفيف من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ ولبناء القدرة على الصمود تجاهه، وفي ذلك ارتفاع عن نسبيتي 51 و70 في المائة على التوالي في تقارير عام 2015 (الجدول 45).

حاء- الصكوك الدولية

- 39- دعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن أنشطة الصيد والأنشطة المتعلقة بذلك التي تقوم بها السفن التي تحمل أعلامهم. فذكر 86 في المائة أن هذه السفن تقوم بذلك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية و59 في المائة في أعالي البحار و42 في المائة في مياه خاضعة لولاية دول أخرى (الجدول 46). وفي ما يتعلق بأنشطة سفن الصيد التي تحمل علم الدولة العضو الجيبية التي رخصت لها دولة أخرى بالقيام بأنشطة صيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بذلك، أجاب 39 في المائة أن ذلك يحدث في مياه خاضعة لولاية دولة أخرى، وأفاد 29 في المائة أن ذلك يحدث في أعالي البحار (الجدول 47). وأبلغ 64 في المائة من الأعضاء أنهم يرخسون لسفن تحمل علمًا أجنبيًا بدخول موانئهم واستخدامها، بينما يرخص 46 في المائة لسفن أجنبية بالعمل في المياه الخاضعة للولاية الوطنية لكل منهم (الجدول 48).
- 40- أفاد 53 في المائة من الأعضاء أنهم أطلقوا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد، ويخطط 38 في المائة للتقييم بذلك في المستقبل. ومن بين من أطلقوا تقييمًا أوليًا، أفاد 89 في المائة أنهم ينفذون طرقًا تُستخدم لقياس القدرات (الجدول 49). وكان أكثر الطرق انتشارًا هي الخصائص الرئيسية للأسطول والسفن (85 في المائة) وكميات المصيد التي يحتمل أن يجنيها الأسطول (80 في المائة) (الجدول 50).
- 41- من بين الأعضاء الذين أطلقوا تقييمًا أوليًا لقدرات الصيد، أفاد 47 في المائة أنهم وضعوا خطة عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد. وأبلغ هؤلاء، باستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-145¹⁴، أن متوسط درجة التنفيذ يبلغ 3.73 للسياسات و3.69 للتشريعات و3.50 للإطار المؤسسي و3.31 للعمليات والإجراءات (الجدول 51).

¹⁴ طُلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل"

42- اعتبر 55 في المائة من الأعضاء أن قدرات الصيد المفرطة مشكلة. ومن بين هؤلاء، اتخذ 91 في المائة خطوات للحيلولة دون المزيد. وأبرز الخطوات المبلغ عنها هي: نظم تحديد الدخول (70 في المائة) وتحميد عدد السفن/التراخيص (49 في المائة) (الجدول 52). وعلاوة على ذلك، ذكر 89 في المائة أنهم يتخذون خطوات لخفض القدرة المفرطة، أبرزها تعزيز الدخل البديل (28 في المائة)، وخطط إعادة الشراء ووقف التشغيل من جانب القطاع العام (26 في المائة)، ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتنمية القدرات (25 في المائة) (الجدول 53). كذلك اتخذ 95 في المائة ممن حددوا أن القدرات المفرطة مشكلة خطوات للحيلولة دون التسبب بمزيد من الآثار السلبية على الأرصد، وكان أبرز التدابير التي اتخذت في هذا المجال الإغلاق الموسمي لمصايد أسماك معينة (75 في المائة) والإغلاق المكاني (58 في المائة) (الجدول 54).

43- أفاد 58 في المائة من الأعضاء أن أسماك القرش صيدت إما بالصيد الهادف أو الصيد العرضي (الجدول 55). ومن بين الدول التي كان ذلك يحدث فيها، أجرى 73 في المائة تقييمات للأثر، فخلص 95 في المائة من هذه التقييمات إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية لحفظ وإدارة أسماك القرش، وأفاد 58 في المائة من الدول التي توصلت إلى هذه النتيجة أنها وضعت فعلاً خطة عمل وطنية لسمك القرش. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5،¹⁴ أبلغت الدول التي وضعت خططاً كهذه عن درجة تنفيذ بلغ متوسطها 4.34 للسياسات و4.29 للتشريعات و4.29 للإطار المؤسسي و4.06 للعمليات والإجراءات (الجدول 56).

44- ذكر 82 في المائة من الأعضاء أن الصيد بالخياطة الصنارية الطويلة وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية جرى في المياه الخاضعة لولاياتهم، ومن بين هؤلاء أجرى 46 في المائة تقييماً لمصايد الأسماك المذكورة. وخلص 59 في المائة من هذه التقييمات إلى أنه كانت هناك حاجة إلى خطة عمل وطنية لخفض الصيد العرضي للطيور البحرية (الجدول 57) وأفاد 52 في المائة منهم أنهم وضعوا خطة كهذه. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5،¹⁴ أبلغ الأعضاء الذين نفذوا مثل هذه الخطة عن درجة تنفيذ بلغ متوسطها 4.67 للسياسات و4.58 للتشريعات و4.58 للإطار المؤسسي و4.42 للعمليات والإجراءات (الجدول 58).

45- سُئل الأعضاء عن تدابير التخفيف في ما يتعلق بالطيور البحرية ومصايد الأسماك. ومن الأعضاء الذين أفادوا أنهم يصيدون بالخياطة الصنارية الطويلة (73 في المائة) وشباك الجر و/أو الشباك الخيشومية (68 في المائة)، طَبَّقَ 68 و53 في المائة على التوالي تدابير تخفيف، كان أبرزها في الحالتين كليهما تحسين الإطار القانوني وبرامج المراقبة (الجدولان 59 و60).

46- دُعي الأعضاء إلى الرد على الأسئلة المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فذكر 89 في المائة من الأعضاء أنهم اعتبروا ذلك مشكلة. وذكر 67 في المائة من الأعضاء أنهم وضعوا خطة عمل وطنية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5،¹⁴ أبلغ الأعضاء الذين نفذوا خطة عمل وطنية كهذه عن درجة تنفيذ بلغ متوسطها 4.14 للسياسات و4.32 للتشريعات و3.97 للإطار المؤسسي و3.85 للعمليات والإجراءات (الجدول 61). وكان أبرز التدابير المتخذة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه إدخال تحسينات على الإطار القانوني (74 في المائة) وتحسين ضوابط الدول الساحلية وإجراءات الرصد والمراقبة والإشراف (72 في المائة) (الجدول 62).

47- أفاد 85 في المائة من الأعضاء¹⁵ أنهم صادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار¹⁶ أو قبلوها أو انضموا لها، وأفاد 23 في المائة آخرون من الأعضاء المتبقين أنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-145¹⁴، أبلغ الأعضاء عن درجة تنفيذ لأحكام الاتفاقية بلغ متوسطها 3.88 للسياسات، و3.92 للتشريعات و3.70 للإطار المؤسسي و3.60 للعمليات والإجراءات (الجدول 63).

48- أفاد 57 في المائة من الأعضاء أنهم صادقوا على الاتفاق على التدابير التي تتخذها دولة الميناء¹⁷ أو قبلوه أو انضموا له، وذكر 57 في المائة آخرون من الأعضاء المتبقين أنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5¹⁸، عن درجة تنفيذ لأحكام الاتفاق بلغ متوسطها 3.88 للسياسات و3.92 للتشريعات و3.70 للإطار المؤسسي و3.60 للعمليات والإجراءات. ووفقاً لمتطلبات الاتفاقية، أفاد 61 و65 في المائة أنهم عيّنوا موانئ وجهات اتصال على التوالي (الجدولان 64 و65).

49- دعي الأعضاء إلى الإبلاغ عن تنفيذ مسؤوليات دولة العلم. فأفاد 50 في المائة أنهم صادقوا على اتفاق الامتثال¹⁹ أو قبلوه أو انضموا له. وذكر 30 في المائة آخرون من الأعضاء المتبقين أنهم شرعوا في ذلك. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5¹⁸، أبلغ الأعضاء عن درجة تنفيذ لأحكام الاتفاق و/أو غيرها من مسؤوليات دولة العلم بلغ متوسطها 3.47 للسياسات و3.49 للتشريعات و3.30 للإطار المؤسسي و3.28 للعمليات والإجراءات (الجدول 66). وأفاد 28 في المائة من الأعضاء أنهم اجروا تقييمًا لأدائهم كدولة علم وفقاً للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم، وأبلغ 80 في المائة من المتبقين أنهم يعترفون القيام بذلك في المستقبل (الجدول 67).

50- أفاد 66 في المائة من الأعضاء أنهم يزودون سحلاً لسفن الصيد العاملة في أعالي البحار. وأفاد 81 و88 في المائة من الأعضاء، على التوالي أنهم يضمنون عدم مشاركة سفنهم في أنشطة تقوض تدابير الحفظ والإدارة وأن سفنهم توفر جميع المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم كدول علم. وذكر 76 في المائة من الأعضاء أن لديهم اتفاق نفاذ إلى مصايد الأسماك قبل الصيد في دولة ساحلية أخرى (الجدول 67).

51- أفاد 27 في المائة من الأعضاء أنهم يديرون مصايد أسماك مياه عميقة في أعالي البحار. وباستخدام مقياس يتشكل من درجات تتراوح من 1-5¹⁸، أبلغ هؤلاء عن درجة تنفيذ للخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار بلغ متوسطها 4.19 للسياسات و4.22 للتشريعات و4.15 للإطار المؤسسي و4.11 للعمليات والإجراءات (الجدول 68).

¹⁵ قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ردًا على هذا القسم.

¹⁶ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ديسمبر/كانون الأول 1982.

¹⁷ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009

¹⁸ طلب من الأعضاء تقييم مدى التنفيذ من "1" أي "لا على الإطلاق" إلى "5" أي "بالكامل".

¹⁹ اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية الصادرة عن المنظمة في عام 1993.

52- أفاد 67 في المائة من الأعضاء أنهم كانوا على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، وينفذ 71 في المائة من الأعضاء خطط وبرامج هذه الاستراتيجية، بما في ذلك مكونات لتحسين جمع البيانات (100 في المائة) وتحليل البيانات (98 في المائة) ونشر البيانات (96 في المائة) (الجدول 69).

53- أفاد 62 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها، وأعلن 72 في المائة أنه يقوم بتنفيذ خطط وبرامج ذات صلة. ومن بين هؤلاء، أفاد 100 و98 و98 في المائة أنهم يدرجون في هذه الخطط مكونات لتحسين جمع البيانات وتحليل البيانات ونشر البيانات على التوالي (الجدول 70).

طاء- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق²⁰

54- عمومًا، أفيد أن هناك مصايد أسماك صغيرة النطاق في ما يقرب من 90 في المائة من مصايد الأسماك في الدول الأعضاء. وكما في عام 2015، أفاد الأعضاء أن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تمثل في المتوسط ما بين 51 إلى 60 في المائة من كل من حجم وقيمة المصيد الإجمالي. والمناطق التي أبلغت عن أعلى نسبة من المصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق مقارنة بإجمالي المصيد من حيث الحجم هي أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى (61 إلى 70 في المائة)، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (51 إلى 60 في المائة). وأفادت منطقة الشرق الأدنى عن أعلى نسبة متوسطة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المصيد حسب القيمة (91 إلى 100 في المائة)، تليها أفريقيا (71 إلى 80 في المائة) وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (61 إلى 70 في المائة). وكما في عام 2015، أفاد الأعضاء أن نسبة المشاركين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى إجمالي المشاركين في مصايد الأسماك كلها تتراوح بين 61 و70 في المائة. وكانت المناطق حيث أعلى النسب المتوسطة هي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 71 إلى 80 في المائة، تليها أفريقيا والشرق الأدنى بنسبة 61 إلى 70 في المائة (الجدول 73).

55- لا يزال توفر المعلومات عن توزيع العمالة في أنشطة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق حسب الجنس ووضع العمالة محدودًا. وتتوفر معلومات عن العمل بدوام كامل، بما في ذلك المعلومات المصنفة حسب الجنس أكثر مما عن العمل لبعض الوقت والعمالة الطارئة وغير المحددة. وفي ما يتعلق بالعمالة بدوام كامل، أفادت المناطق جميعها أن نسبة الرجال المشغولين بأنشطة الصيد أكبر من نسبة النساء. وفي ما يتعلق بعام 2015، كانت الحالات الوحيدة التي ذكر فيها أن النساء يشكلن في العمل بدوام كامل نسبة أعلى من نسبة الرجال هي حالات أنشطة ما بعد الحصاد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجدول 74).

56- أفاد 44 في المائة من الأعضاء أن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق محددة قانونًا وأفاد 35 في المائة أنها محددة بشكل غير رسمي، ولذا فإنها غير مدعومة قانونًا. وبالمقارنة مع عام 2015، كانت نسبة الأعضاء الذين لديهم تعريف قانوني لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أقل في جميع المناطق باستثناء آسيا، في حين كانت نسبة البلدان التي لديها تعريف غير رسمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أعلى في جميع المناطق، باستثناء أمريكا الشمالية. وأفاد 63 في المائة من الجيبين الذين لديهم تعريف قانوني أو غير رسمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق و45 في المائة ممن ليس لديهم تعريف أنهم يعترفون

²⁰ رد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه على الأسئلة المطروحة تحت هذا العنوان.

إما مراجعة التعريف أو إدخاله من خلال عملية أصحاب مصلحة متعددين على النحو المتوخى في "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" (الجدول 75).

57- أفاد 93 في المائة ممن لديهم تعريف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أنهم جمعوا بيانات قطاعية محددة. وتتعلق البيانات التي جمعها الأعضاء بحجم الإنتاج (85 في المائة) وقيمة الإنتاج (63 في المائة) والعمالة (65 في المائة) والتجارة (54 في المائة) والاستهلاك (33 في المائة) (الجدول 76).

58- أفاد 75 و73 و72 و63 في المائة من الأعضاء أنهم على التوالي أدخلوا أو وضعوا سياسات، أو لوائح تنظيمية، أو قوانين، أو خططاً، أو استراتيجيات تستهدف أو تتناول مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تحديداً (الجدول 77).

59- سئل الأعضاء عما إذا كانت لديهم مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. فأجاب بالإيجاب 48 في المائة من الأعضاء، بينما أفاد 59 في المائة أنهم يعترضون القيام بذلك في المستقبل. وكان أبرز المبادرات القائمة بالفعل أكثر ارتباطاً بالأنشطة التي تدعم مشاركة الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بفعالية في إدارة الموارد المستدامة (92 في المائة)، وتعزيز سلاسل قيمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والعمليات والتجارة ما بعد الحصاد (88 في المائة) وتعزيز التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق (78 في المائة) (الجدول 78). وكان أبرز القيود التي واجهها الأعضاء في تنفيذ هذه المبادرات الافتقار إلى الموارد المالية (86 في المائة) والهياكل التنظيمية بين الصيادين وعمال الأسماك الصغار (57 في المائة). وأعقب ذلك عدم كفاية التنسيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة ومحدودية الوعي العام بأهمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (55 في المائة بالتساوي) (الجدول 80). وُحِدَ أن فرص تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تكمن أساساً في سياق المشاريع والبرامج والمبادرات الجارية/المقررة (69 في المائة)، وإمكانية إشراك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في إدارة مصايد الأسماك (67 في المائة)، ومن خلال المشاركة في الهياكل التنظيمية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق القائمة (63 في المائة) (الجدول 80).

60- أفاد 82 في المائة من المجهين أن لديهم آليات يمكن أن يساهم الصيادون والعاملون في مجال مصايد الأسماك من خلالها في عمليات صنع القرار. والآليات الأكثر شيوعاً هي إشراك صغار الصيادين في إدارة مصايد الأسماك (90 في المائة) وإشراك ممثلي الصيادين/العاملين في مجال الصيد في هيئات استشارية لوزارات/إدارات مصايد الأسماك (81 في المائة). ومن بين الأعضاء الذين أحبوا أن لديهم آليات، أفاد 76 في المائة أنهم يشجعون المشاركة الفعالة للمرأة (الجدول 81).

ياء- القيود والحلول المقترحة

61- أفاد 87 في المائة من الأعضاء أنهم واجهوا بعض القيود في تنفيذ المدونة. وكانت القيود الرئيسية تتعلق بعدم كفاية موارد الموازنة (64 في المائة) والموارد البشرية (44 في المائة) وعدم كفاية البحوث العلمية والإحصاءات وإمكانية الحصول على المعلومات (37 في المائة) (الجدول 71).

62- كانت الحلول الأعلى مرتبة التي اقترحتها الأعضاء لمواجهة القيود التي يواجهها تنفيذ المدونة: الحصول على مزيد من موارد الموازنة (62 في المائة) والتدريب والتوعية (42 في المائة)، وتحسين البحوث والإحصاءات وإمكانية الحصول على المعلومات (37 في المائة)، وإمكانية الحصول على المزيد من الموارد البشرية (34 في المائة) (الجدول 54).

63- دُعي الأعضاء²¹ إلى الإبلاغ عما تلقوه من الخطوط التوجيهية الفنية التي تصدرها المنظمة. فتبين أن الأكثر توفراً منها يشمل نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك (73 في المائة)، وإدارة مصايد الأسماك (72 في المائة)، وتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (70 في المائة) (الجدول 82).

ثانياً - أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

كاف - الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

64- ردّ على الاستبيان حول تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة 33 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك²²، ما يعكس زيادة كبيرة في المشاركة تبلغ 32 في المائة بالمقارنة مع عام 2015.

65- تراوح عدد الأطراف المتعاقدة التي تنتمي لها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي ردت على الاستبيان بين طرفين اثنين و52 طرفاً، بمتوسط يبلغ 14 طرفاً متعاقداً. ولدى أكثر من ثلث الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بين طرف واحد وخمسة أطراف غير متعاقدة متعاونة، بينما لدى نصفهم مراقبون.

66- تندرج في ولايات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك مواضيع متنوعة. فقد أفاد 76 في المائة من المجهزين أن ولايتهم الأساسية تتضمن إدارة مصايد الأسماك، و45 في المائة تقدم المشورة، و39 في المائة حفظ البيئة والتنوع البيولوجي، و36 في المائة العلوم/البحوث، و30 في المائة تنمية تربية الأحياء المائية. وكانت الاختلافات الرئيسية بالمقارنة مع تقارير عام 2015 تتمثل في زيادة عدد من يفيدون أن ولايتهم الأولية تتضمن تقديم المشورة (24 في المائة) وتنمية تربية الأحياء المائية (16 في المائة)؛ بينما انخفض عدد من لديهم ولاية أساسية علمية/بحثية (52 في المائة).

67- شملت المناطق التي يغطيها 22 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك الجيئة مناطق اقتصادية خالصة، و18 منطقة واقعة خارج الولاية الوطنية و12 منطقة مياه داخلية. ويغطي معظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أكثر من

²¹ رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على هذا القسم.

²² الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، برنامج خليج البنغال - المنظمة الحكومية الدولية، هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، اللجنة الفنية المشتركة للجهة البحرية، اللجنة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادئ، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، سلطة بحيرة تنغانيقا، منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا، هيئة نهر الميكونغ، المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، منظمه مصائد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، هيئة الثدييات البحرية في شمال الأطلسي، هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، هيئة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ، الهيئة الدولية لمصايد شمال المحيط الهادئ، منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، هيئة مصايد سلمون المحيط الهادئ، الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، منظمه مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، اتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ، هيئة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي.

نوع واحد من هذه المناطق؛ فثلاثة منها تغطي منطقة اقتصادية خالصة ومنطقة واقعة خارج الولاية الوطنية ومياهاً داخلية، في حين تغطي عشرة أو أكثر منها منطقة اقتصادية خالصة ومنطقة واقعة خارج الولاية الوطنية.

68- أفاد 61 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة أنها اعتمدت تدابير ملزمة. فمنذ عام 2010، اعتمد ثمانية منها أكثر من 30 تدبيراً ملزماً؛ وواحد منها ما بين 21 و30 تدبيراً؛ وثلاثة ما بين 11 و20؛ وثمانية ما بين 1 و10. وأفاد 85 في المائة أنها اعتمدت منذ عام 2010 تدابير غير ملزمة: اعتمد 13 منها ما بين 1 و10؛ و4 ما بين 11 و20؛ و3 ما بين 21 و30؛ واعتمد 4 أكثر من 30 تدبيراً غير ملزم.

69- وفي ما يتعلق بخطط إدارة مصايد الأسماك المتعلقة تحديداً بمصايد الأسماك البحرية، يتناول معظم خطط إدارة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك: حماية الأنواع المهددة بالانقراض (61 في المائة)، وحظر أساليب وممارسات الصيد المدقمة (58 في المائة)، وتدابير احتواء تتيح للأرصدة المستنزفة أن تتعافى (55 في المائة)، وضمان أن يكون مستوى الصيد متناسباً مع حالة الموارد السمكية (52 في المائة). وأشار أقل من نصف المجيبين إلى اعتماد خطط إدارية لمعالجة/احتواء مسائل انتقائية معدات الصيد (48 في المائة)، والتنوع البيولوجي للموائل المائية والنظم الإيكولوجية (48 في المائة)، ومصالح صغار الصيادين وحقوقهم (39 في المائة)، وقدرة الصيد (36 في المائة)، ونقاط مرجعية محددة للأرصدة (33 في المائة).

70- وفقاً لـ 28 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على القسم المتعلق بمصايد الأسماك الداخلية، تشكل خطط الإدارة في معظمها من المواضيع التالية: حظر أساليب الصيد المدمرة، ومعالجة التنوع البيولوجي للموائل المائية، والنظم الإيكولوجية، ومشاركة أصحاب المصلحة في تحديد القرارات الإدارية، ومعالجة حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

71- أفاد 63 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة أنها اتخذت خطوات لضمان ألا يجري ضمن منطقة اختصاصها غير عمليات الصيد التي تتفق مع خطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة. وأفاد 94 في المائة أن النهج التحوطي قد طُبّق على إدارة موارد مصايد الأسماك ضمن مجال اختصاصها. وفي السنتين الأخيرتين، اتخذ أو عزز ما يقرب من 70 في المائة منها تدابير للحد من المصيد العرضي والمرتبج.

72- تشمل مصادر البيانات الأكثر استخداماً من جانب الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في إدارة مصايد الأسماك البيانات التاريخية (88 في المائة) يليها: الجمع الروتيني للبيانات (76 في المائة)، ومسوح أخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال (73 في المائة)، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمات الأخرى (67 في المائة)، ورصد المصيد المرتبج و/أو العرضي (58 في المائة)، وبيانات مجلس التوجيه البحري (56 في المائة). وكان ذلك مشابهاً لتقارير عام 2015.

73- أفاد 23 من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك البالغ عددها 33 (70 في المائة) أنه تم الحصول خلال السنوات الثلاث الماضية على تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة السمكية لما مجموعه 268 رصيماً²³. وأفادت خمسة أجهزة إقليمية أن لديها تقديرات لأكثر من 80 في المائة من الأرصدة التي تعتبر مهمة، وأفادت سبعة أن لديها تقديرات بين 41 إلى 80 في المائة، وأفادت سبعة أن لديها تقديرات لأقل من 40 في المائة. ولم تكن خمسة أجهزة تعرف أو لم تجب.

²³ قد تكون التقديرات وضعت لنفس الأرصدة من أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

74- أفاد 14 من الأجهزة الإقليمية (42 في المائة من المجهين) أنها وضعت نقاطاً مرجعية مستهدفة لمجموع تراكمي يبلغ 208 أرصدة.²⁴ ومن بين تلك الأجهزة الإقليمية، أفاد 64 في المائة أنه قد جرى الاقتراب من نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر، في حين أفاد 57 في المائة أن نقطة مرجعية مستهدفة واحدة أو أكثر قد تم تجاوزها. وكان مؤشراً حجم المصيد وجهد الصيد هما البديلان الأكثر رواجاً للنقاط المرجعية المستهدفة وقد طبقتهما 56 في المائة من الأجهزة الإقليمية التي لم تضع نقاطاً مرجعية مستهدفة، بينما تضاعفت المؤشرات الإيكولوجية والاجتماعية-الاقتصادية بالمقارنة مع تقارير عام 2015. وكما كان الحال في عام 2015، فإن الحد من جهد الصيد هو تدبير التخفيف الأعلى الذي تم الإبلاغ عنه عندما تم تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة يليه إجراء البحوث.

75- أفاد 30 و21 في المائة من الأجهزة الإقليمية المجيبة أنها وضعت متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لكامل أسطول الصيد أو لجزء منه، على التوالي، ولم يكن لدى أي منها مشاكل تتعلق بتنفيذ هذا النظام. وأفادت عشرة أجهزة إقليمية أن بين 91 و100 في المائة من أعضائها يتماشون مع متطلباتها المتعلقة بتنفيذ نظام رصد السفن. ومن بين الأجهزة المتبقية، أبلغ اثنان عن امتثال يتراوح بين 71 و90 في المائة، واثنان عن امتثال يتراوح بين 1 و40 في المائة.

76- إلى جانب تدابير إدارة إقليمية غير محددة، كانت جهود الأجهزة الإقليمية الأكثر شيوعاً في تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد تتعلق بتنظيم واستضافة الاجتماعات والندوات (48 في المائة)، وبناء القدرات (45 في المائة)، ونشر المواد الإعلامية (40 في المائة)، وتقييم قدرات الصيد، والتقييم التقني للبلدان الأعضاء (30 بالمائة بالتساوي). وكان تقييم حفظ وإدارة أسماك القرش أكثر الأنشطة شيوعاً للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها (45 في المائة)، تليها وثائق النشر (42 في المائة). وانخرطت الأجهزة الإقليمية في دعم تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية من خلال تقييم الأثر على الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة، وتنظيم أو استضافة الاجتماعات والحلقات الدراسية، ونشر الوثائق وبناء القدرات (24 في المائة بالتساوي).

77- شاركت عدة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بصورة رئيسية من خلال مبادرات تهدف إلى: تعزيز ووضع طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (67 في المائة)؛ وتعزيز التعاون في تبادل المعلومات بشأن السفن المنخرطة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (61 في المائة)؛ والمساعدة في تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تنص عليها خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (64 في المائة).

78- وفي ما يتعلق باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، ساعدت الأجهزة الإقليمية في تطبيق البحوث لتعزيز توفر الأدلة العلمية لدعم حفظ الموارد السمكية وإدارتها واستخدامها المستدام، إلى جانب اعتماد العمليات التي تحسن توفر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (79 في المائة بالتساوي).

79- أفادت الأجهزة الإقليمية التي لها صلة بتربية الأحياء المائية بشأن الخطوات المتخذة لضمان أن يكون أعضاؤها قد وضعوا إجراءات للممارسات الجيدة في تربية الأحياء المائية. وتتعلق الإجراءات المبلغ عنها بصورة رئيسية بما يلي: رصد عمليات تربية الأحياء المائية (تناولته سبعة أجهزة إقليمية)، والتقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (تناولتها

²⁴ قد تكون النقاط المرجعية المستهدفة وضعت لنفس الأرصدة من أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

خمسة أجهزة إقليمية) والتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال أنواع غير أصلية أو أرصدة محوّرة وراثيًا في تربية الأحياء المائية (تناولته تسعة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك). وأشارت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك جميعها تقريبًا إلى أن هذه الإجراءات تحتاج إلى تحسين كي تصبح فعالة. وكانت المجالات التي أفيد أنها تتطلب تحسينات هي القدرات الفنية المؤسسية، والأطر القانونية، والتواتر الدوري، وتوسيع نطاقات التقييمات، وخفض تكاليف التقييمات وإدخال نظم إصدار شهادات للمشغلين.

لام- المنظمات غير الحكومية

- 80- ردّت 11 منظمة غير حكومية²⁵ على الاستبيان المتعلق بتنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة.
- 81- دعت المنظمات غير الحكومية إلى تصنيف تصورها لمدى ملاءمة أهداف المدونة العشرة لتحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكانت الأهداف الأعلى مرتبة هي (1)²⁶ و(2)²⁷ و(5)²⁸؛ وكان الهدف (8) هو الأدنى مرتبة.²⁹
- 82- من بين المواضيع الجوهرية الثمانية التي وضعت في المدونة والخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد، كانت إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية والبحوث بشأن مصايد الأسماك هما الأولويتين الأرفع اللتين حددهما المنظمات غير الحكومية. أما الموضوع الذي حُدّد على أنه ذو أولوية دنيا فكان تنمية مصايد الأسماك الداخلية.
- 83- تعلقت القيود الرئيسية التي حددها المنظمات غير الحكومية إزاء تنفيذ المدونة بالضعف المؤسساتي، وعدم اكتمال السياسات و/أو الأطر القانونية، والمناخ الاجتماعي-الاقتصادي الصعب، وكان أول نوعين اثنين من القيود قد اعتبرا هامين أيضًا في عامي 2015 و2013. والحل الرئيسي المقترح هو تحسين الهياكل المؤسسية والتنظيمية والتعاون، الذي كان أيضًا حلاً تواتر اقتراحه في عام 2015.
- 84- كانت الأنشطة التي اعتبرتھا المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية في جعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق واسع ومشابهة جدًا لتلك التي اعتبرت كذلك في عامي 2015 و2013، بما في ذلك تنظيم و/أو استضافة حلقات عمل وطنية ودولية وتعزيز المعايير المستندة إلى المدونة. واعتبر أيضًا أمرًا فَعَالًا نشر الكتب والمواد الإعلامية الأخرى، ووضع مبادئ توجيهية طوعية، وتنظيم و/أو استضافة حلقات عمل دولية.

²⁵ الائتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك، منظمة الحفظ الدولية، المكتب الأوروبي للحفظ والتنمية، الاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، الجمعية الدولية لاستدامة المأكولات البحرية، الاتحاد الدولي لعمال النقل، مجلس التوجيه البحري، المنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة، صناديق بيو الائتمانية الخيرية Pew Charitable Trusts والاتحاد الدولي للنقابات.

²⁶ الهدف (أ): إرساء مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة المصايد مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية.

²⁷ الهدف (ب): إرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات لحفظ الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها.

²⁸ الهدف (هـ) تيسير وتعزيز التعاون في مجال حفظ موارد مصايد الأسماك وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها.

²⁹ الهدف (ح): تشجيع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية، بما يتفق مع القواعد الدولية ذات الصلة.

85- دعت المنظمات غير الحكومية إلى إبداء رأيها حول التدابير في إطار خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية القطرية و/أو تلك التي وضعتها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك. وكانت التدابير التي أفيد أنها موحودة بالفعل في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية هي تلك التي تهدف إلى حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة وتلك التي تتناول حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

86- أفادت الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية أنه ليس لدى معظم البلدان إجراءات للقيام بتقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ومراقبة عمليات تربية الأحياء المائية، أو التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير أصلية أو أرضة محورة وراثيًا في تربية الأحياء المائية. أما المنظمات غير الحكومية التي اعتبرت أن لدى الأعضاء مثل هذه الإجراءات فقد أفادت أنها تتطلب إدخال تحسينات عليها لضمان فعاليتها.

87- دعت المنظمات غير الحكومية إلى الإبلاغ عن الجهود التي تبذلها للمساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية. فتبين أن العدد الأكبر من المنظمات غير الحكومية ساعد على تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتلت ذلك خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، التي أفادت أغلبية المنظمات غير الحكومية أنها ساعدت على تنفيذها، وذلك بصورة رئيسية من خلال تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية ونشر الوثائق وغيرها من المواد الإعلامية. ولم يساعد على تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة غير العدد الأقل من المنظمات غير الحكومية، فقد أفاد ما يقرب من نصفها فقط أنه فعل.